حول فكرة التطور الاقتصادي

الدكتور عبدالمنعم السيد علي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

يستهدف هذا البحث أمرين أثنين هما : أولا ، تحديد طبيعة التطور الاقتصادي ، وثانيا ، طرح بعض النظريات التي حاولت تفسير هذا التطور وطبيعة العوامل المحددة له في المدى الطويل • وبالنظر لطبيعة الموضوع المترامية فأن رائدنا سيكون الايجاز والاقتضاب دون المساس بجوهر الموضوع من حيث تكامله وشموله وتغطيته التغطية التي تتيحها لنا ظروف الزمان والمكان •

ان لفكرة (التطور الاقتصادي) جذورها التاريخية العميقة في كتابات الكثير من الاقتصاديين القدماء وحتى بعض علماء الاجتماع كما في مقدمة ابن خلدون • غير أننا سنحد انفسنا بتتبع بعض الاتجاهات العامة والواضحة في هذا الصدد • كما لن نكون تقليديين في تتبع فكرة التطور الاقتصادي على أساس تاريخي تقويمي منتظم ، بل سنبدأ بالفكرة العامة للموضوع وتحديد طبيعة التطور الاقتصادي كما يتفق عليها غالبية الكتاب اليوم ، ومن ثم نتبع ذلك بالاشارة الى بعض النظريات السابقة في هذا الصدد • أما بالنسبة للنظريات الحركية الحديثة للنمو الاقتصادي ، وهما نظريتا هارود ودومار ، فقد سبق للكاتب الحالي ان بحثهما مفصلا في مقالتين سيرد ذكرهما في هذا البحث فيما بعد •

مفهوم التطور الاقتصادى(١)

ان التطور الاقتصادى هو أكثر من اقتصادى بطبيعته • ولا تصف كلمة (اقتصادى) الا معيارا واحدا فقط لنتائج يمكن قياسها والتعبير عنها بمعايير هي مقادير اقتصادية صرفة ، كالدخل القومي ومعدل الدخل الفردي ومعدل ما يصيب الفرد الواحد من رأس المال القومي ••• الخ • كما ان عملية التطور نفسها انما هي حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة لا يمكن اخضاع العديد منها للقياس الاقتصادى ولا حتى للرقابة والضبط الاجتماعيين • فالميول الاجتماعية والعادات والممارسات في المجتمع وحوادث الماضي التاريخية ، بالاضافة الى الاسس الاقتصادية التي تفرض عليها التغيرات الاقتصادية نفسها ، تشكل كلها أساسا لا يمكن ان يعرف ببساطة بأنه اقتصادي • فالعامل الاقتصادي ، رغم أهميته الكبيرة التي يجب عدم اغفالها مطلقا في تفسير التطور الاقتصادي بالذات ، ما هو الا واحد فقط من بين عوامل اخرى عديدة ربما كان لها نفس أهمية العامل الاقتصادى نفسه •

ان التوكيد في الكتابات الاقتصادية على العوامل الاقتصادية مقارنة بالعوامل غير الاقتصادية في تحديد التغير الاقتصادي واحداثه قاد عموماً الى مدرستين فكريتين احداهما ، ممثلة بكارل ماركس ، تعتبر العامل الاقتصادي المقرر الاول للتركيب الاجتماعي ومؤسساته الفوقية المختلفة ، وثانيهما تأخذ بنظر الاعتبار الوضع بكليته فتؤكد بصورة متساوية على التفاعل المتبادل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي لا تكيف فقط تطور المجتمع الاقتصادي وانما ايضا جميع مؤسساته الفوقية الاخرى كذلك • ويؤكد الاقتصاديون اليوم على فئة المحددات المتعددة

---

(١) سنعني بالتطور عموما التغير نحو الاحسن • ولذا فان كلمة (التطور) ستكون مرادفة لدينا لكلمة (التقدم) في القطاع الاقتصادي عموما مع ما يعكسه ذلك من نمو في الموارد الانتاجية وتحسن في الانتاجية وزيادة في الانتاج ••• الخ •

للتطور الاقتصادي اعترافا منهم بطبيعة هذا التطور المعقدة وتشابك العوامل التي تؤدي اليه او تؤثر في حركته على المدى الطويل •

والتطور الاقتصادي عملية تغير في بض المقادير الاقتصادية خـــلال فترة من الزمن طويلة نسبياً • ويؤكد هذا التعريف على صفات ثلاث لهذا التطور هي : ـ اولا ، انه عمليـة Process اي أنـــه تتصـــف بالاستمرارية ، وثانيا ، أنه يشتمل على تغير في مقادير اقتصادية Economic Variables ،وثالثا ، احتوائه على عنصر (الزمن) ، ولذلك فان ظاهرة مثل هذه تتصف بـ (الحركية Dynamic) بطبيعتها لان فيها خاصتين من خواص الحركة هما : التغير والزمن[٢] ولذلك فان تحليل (التوازن) الساكن في المدى القصير ، من نوع تحليل الفريد مارشال في كتابه الشهير (مبادىء الاقتصاد) لا يمكن له ان يلائم عملية لها مثل هذه الطبيعـــة المتغيرة خلال فترة زمنية طويلة • ذلك ان التطور الاقتصادى هو ظاهرة طويلة المدى لها صلة وثيقة بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصاديـــة

---

(٢) انظر في هذا الصدد ما يتعلق بالاقتصاد الحركي او الداينميكي :

Baumol, W. J., *Economic Dynamics*, MaCmillan, N. Y., 1959 (2nd Ed.). Ch. 1.

Hicks, J. R., *Value and Capital*, Oxford, 1939. p. 115.

Reder, M.W., *Studies The Theory of Welfare Economics*, N.Y. Columbia University Press. 1951. p. 103.

Harrod, R. F., *Towards a Dynamic Economics*, Macmillan, London, 1951. pp. 2-3 and p. 10.

Samuelson P., "Dynamics, Statics, and Stationary State". *Review of Economic Studies*, Feb.., 1943. P. 59.

انظر أيضا : عبدالمنعم السيد علي : « نظرية هـارود فـي النمـــو الاقتصادى والاقتصاد الحركي » مجلة الاقتصـادى ، حزيـران ، ١٩٧٠ ص ٣ ـ ٥ •

Hicks, J. R., *Capital and Growth*, Oxford, at the Clarendon press, 1965. Ch. 1.

التي يفترض بقاؤها ثابتة على حالها في تحليل التغير في المدى القصير[٣] فكما يقول كيرستيد Keirstead

« ان مفاهيم التوازن ليس لها أهمية كبيرة بالنسبة لنظرية التغير في المدى الطويل • فهي تركز الانتباه على الاستقرار وعلى التسويات في المدى القصير بين نماذج مستقرة وبين تغيرات معينة في الحدود Parameters في حين تتجاهل سبب التغير والتبدلات الهيكلية في الاقتصاد ، والحركة الداينيميكية البعيدة المدى والتأثيرات الترفيهية • وهي تشير ايضا الى مفهوم معين وغريب للزمن يحرف بالضرورة طبيعة العملية الزمنية الحقيقية للاقتصاد[٤] • »

ورغم أن التطور الاقتصادى هو حصيلة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية الا ان معاييره اصبحت اقتصادية بطبيعتها دون اهمال نواحيها النوعية الاخرى • « ان معياراً ما للنمو الاقتصادي يقيس من ناحية ثمار النشاط الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى ، الآثار والنشاطات نفسها ، ليس هو بالضرورة معياراً خاطئاً كمقياس للرفاه ، ولا هو بالضرورة معيار صحيح ، وانما يعتمد ذلك بصورة أساسية على نوعية هذه النشاطات »[٥] •

Roctow, W. W., *The Process of Economic Growth,* N.Y.,Norton, 1952. P. 10.

(٤)

Keirstead, B. S., *The Theory of Economic Change,* Toronto, Macmillan Co. of Canada, 1948. p. 38.

Hicks *Capital and Growth* انظر ايضا

المصدر السابق – الفصل الاول ، خاصة الصفحات ٢٢ – ٢٧ •

(٥)

Clark, J. M., Common and Disparate Elements in national Growth and Decline",in Uninversities-National Bureau Committee on Economic Research, *Problems in The Study of Economic Growth.*, Princeton,Princeton University Press, 1955. p. 26.

ان مثل هذه المعايير تشتمل على مقادير مثل الدخل القومي وتوزيعه ، ومعدل دخل الفرد ، ومعدل ما يصيب الفرد الواحد من رأس المال الوطني ، وتراكم رأس المال ... الخ . وهناك معايير اخرى كذلك تشتمل على نمو السكان وصحة المواطنين والتعليم والعمر المتوقع . وهي معايير ذات طبيعة اجتماعية ، أي انها ليست معايير اقتصادية بحتة . غير ان اى تحسن في أي منها أو في جميعها يمكن اعتباره علامة لا شك فيها على التقدم الاقتصادى . ويمكن تعريف النمو الاقتصادى على انه تزايد في الرفاه الاقتصادى للسكان بالمعنى الذى جاء به بيگو Pigou [٦] وهو مقدار السلع والخدمات المنتجة والموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال فترة زمنية معينة بتكاليف أقل من قبل و / أو بنوعية أحسن وكمية اكبر . ومع ذلك لا يمكن للرفاه الاقتصادى الناتج عن التقدم الاقتصادى ان يزداد بمجرد زيادة الانتاج القومي متجاهلين في الوقت نفسه الشروط الاخرى الملازمة للرفاه الاقتصادى والتى يجب ان تتوفر للحصول على تقدم اقتصادي مرغوب فيه اجتماعيا . فيجب ان تكون هناك عدالة أكبر في توزيع الدخول ، واستقرار أكبر في مستوى الدخل القومي ، وضمان اقتصادى أكبر للافراد وللمجتمع ، وفرص اقتصادية واجتماعية أوسع ، وتقدم اقتصادى متوازن تفيد منه جميع قطاعات الاقتصاد القومي حسبما تقدمه للجهد العام للمجتمع ككل [٧] .

محددات النمو الاقتصادى

هناك في داخل النظام الاقتصادى وخارجه عوامل تطوير مقلقة لحالة

---

(٦) Pigou, A. C., *The Economics of Welfare*, London, Macmillan and Co., 1950 (4th Ed.). Ch. 7.

(٧) Clarck, C., *The Conditions of Economic Progress*, Macmillan and Co., 1940. P. 1.

الركود فيه ومؤثرة في وضعه المتوازن ودافعة له في اتجاه صعودي دنيوي طويل الامد . ولا تكتفي النظرية الاقتصادية الحديثة للنمو الاقتصادى بعامل واحد فقط كمؤثر وحيد في هذا الشأن هاملة العوامل الاخرى وانما تعترف بطبيعة النمو المعقدة وعوامله المتعددة التي تعمل وتتفاعل مع بعضها في اطار من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية لاقتصاد متغير بأستمرار . ولذا فأن النظرية الحديثة المذكورة تضع هذه العوامل بشكل نظرية عامة للتغير الاقتصادى في المدى الطويل ، وهو تغير يتأثر ويتحدد بعوامل ليس من الضروري أن تكون ذات طبيعة اقتصادية . ويصدق ذلك حتى لو افترضنا ان الانتاج Output هو المعيار الوحيد للنمو والتغير الاقتصاديين . ذلك ان هذا الانتاج هو ليس فقط دالة لمقادير الدواخل (أو الموارد الانتاجية) التي استعملت في تحقيقه ، لان هذه الدواخل أو العوامل هي ليست فقط المقادير التي استنفذت منها في انتاج كمية معينة ، بل انها تشتمل أيضا على سعة القوة العاملة ورأس المال ومدى انتاجيتهما ، بالاضافة الى المعرفة العلمية والفنية والتنظيمية للمجتمع وسلع رأس المال الانتاجية المتراكمة وميول المجتمع ووجهات نظره وآماله وتطلعاته . ولذلك فأن « القرارات الاقتصادية التي تحدد معدل نمو وانتاجية القوة العاملة ورأس المال يجب ألا يعتبرا على انهما يحددان بدوافع اقتصادية صرفة لدى الناس . ان العمل الاقتصادى يحكم عليه بالنتيجة التي تقود اليه عملية معقدة من الموازنة بين التقدم المادي مقبل الاهداف الانسانية الاخرى »[٨] .

ويتفق شومبيتر في هذا الصدد مع غيره من الاقتصاديين مؤكدا على ان النمو الاقتصادي هو عامل واحد فقط من عوامل متشابكة عدة تكيّف التطور الاقتصادي[٩] فالنمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره بصورة مرضية

---

(٨) Rostow المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٩) Schumpeter, J., "Theoretical Problems of Economic Growth", *Journal of Economic History*, Supplement, 1947. pp. 229-230.

بعامل واحد الا اذا كان ذلك لاغراض النظرية الاقتصادية كوسيلة لتحليل ظاهرة معقدة كما فعل شومبيتر نفسه في كتابه (نظرية التطور الاقتصادي) The Theory of Economic Development . ولكن حتى في هذه الحالة فقد تحقق شومبيتر من اعتماد هذه الظاهرة الاقتصادية على « جميع الاشياء الاخرى » ومن أن « من غير الممكن تفسير التغير الاقتصادي على أساس الظروف الاقتصادية السابقة وحدها ، ذلك أن حالة التاس الاقتصادية لا تنشأ او تنبثق ببساطة من الظروف الاقتصادية السابقة ، وانما من الوضع بكليته . Total Situation (١٠)

بعض نظريات النمو الاقتصادى (١١) – التحليل الكلاسيكي والماركسي

بعكس النظرية العامة للنمو الاقتصادي ، مال الاقتصاديون الاوائل رغم اعترافهم بعوامل التغير الاقتصادي المعقدة وبتفاعلها المتبادل ، الى التوكيد على عامل واحد أو عاملين اثنين على أنهما الأكثر فاعلية ووضوحاً في التأثير في اقتصادياتهم في ذلك الحين . غير أن المرء يمكنه أن يلحظ في النظرية الكلاسيكية أقتراباً من نظرية عامة للنمو الاقتصادي ، ولكنها تؤكد في نفس الوقت وبشكل أشد على عامل واحد او عاملين هما تراكم رأس المال وتزايد عدد السكان(١٢) فالنظرية الكلاسيكية تسلم

---

(١٠) Schumpeter, J., *The Theory of Economic Development*, Cambridge, Harvard University Press, 1934. p. 58.

(١١) ليس غرضنا هنا ان نبحث نظريات النمو الاقتصادى مفصلا كما طورتها المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة ، وانما بالاحرى ان نتتبع نظرية النمو مشيرين الى الخطوط العامة لهذا التطور فحسب دون الدخول بتفصيلات هي بعيدة عن الهدف الذى يرمي اليه بحثنا هذا وهو تبيان العوامل الرئيسة في النمو كما يراها الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم .

(١٢) المصدر السابق ص ٢٣٣
Schumpeter, "Theoretical Problems ...

بالعوامل المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والطبيعية ، معترفة بأهميتها في مدى تأثيرها على النظام الاقتصادي ، وتميل الى أن تفسر النمو الاقتصادي على أنه ثمرة العاملين المهمين الآنفين وهما تجميع رأس المال ونمو السكان غير أن عملية النمو هذه تميل دائماً ، برأي هؤلاء الى حالة من الركود تسود فيها أجور في مستوى الكفاف وتنعدم فيها الأرباح ويزول فيها تراكم رأس المال ..

ان نقطة الابتداء في النظرية الكلاسيكية هي تقسيم العمل والتخصص اللذين يشجعان على الابتكار والابداع والتقدم الفني مما يؤدي الى ظهور الأرباح . وتشجع الأرباح عملية تراكم رأس المال ـ ذلك التراكم الذي هو عند آدم سمث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين مطابق للادخار وللتقدم الاقتصادي ، وفي هذه العملية تزداد الأجور الحقيقية وتتحسن الانتاجية وتتوسع الأسواق وينمو السكان ، وتصبح العملية بذلك تراكمية ولكن الى حد معين يصل فيه التقدم الاقتصادي الى مرحلة يتوقف فيها النمو بسبب تدهور معدل الربح الناتج عن تناقص الغلة في الزراعة وتزايد حصة الملاكين الزراعيين من الربح والتنافس بين المنتجين وتزايد الاجور . عندئذ يصل الاقتصاد الى حالة الركود حيث يتباطأ معدل التجميع الرأسمالي ومن ثم يتوقف تماماً ، اذ حينئذ يعجز معدل الربح عن تقديم التعويض المناسب للمخاطرة والجهد ، فيتوقف المتوسع في رأس المال والنمو في عدد السكان . فيهبط حينذاك معدل الربح الى الصفر وتنخفض الاجور الحقيقية الى حدها الادنى وهو حد الكفاف ، ويرتفع نصيب الريع من الأرض . وهي نهاية المطاف بالنسبة للنظرية الكلاسيكية اذ عندها يستقر السكان ويتوقف التقدم الفني وتكوين رأس المال . وعند الوصول الى هذه المرحلة ، وعند عدم وجود تطورات أخرى ، فأن النمو الاقتصادي يأخذ في ظل الظروف القائمة حده المرسوم فيتوقف تماماً

محدثاً حالة من الركود[١٣]

في هذه النظرية هناك تفاعل مستمر بين عاملين مهمين هما التقدم الفني وتناقص غلة العمل والأرض بسبب تزايد السكان ومحدودية عرض الأرض الصالحة للزراعة • غير أن عامل تناقص الغلة يتغلب دائماً في النهاية الا اذا حدث ما يزيد من امكانات الربح والانتاجية نتيجة التحسن الفني وعليه فأن النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي هي تفاعل متبادل ومعقد بين عوامل متعددة هي :نمو السكان وتناقص الغلة وحصص الأجور والأرباح والايجار في الدخل القومي وذلك بالاضافة الى تراكم رأس المال وعملية التقدم الفني[١٤] وهي نظرية مبنية على ماأسماه شومبيتر بـ (التلقائية غير الشخصية[١٥] Impersonal Automatism

التي هي أصيلة في التقليد الكلاسيكي منذ بدايته ، فما يدخر يستثمر

---

(١٣) انظر حول النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادى التفصيل الواسع الوارد في ج • مايرور • بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، نظريتها ، تاريخها ، سياستها • ترجمة يوسف صائغ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٤ • الجزء الاول الفصل الاول • كذلك انظر الفصل الثالث حول التحليل الكلاسيكي الحديث • ولعل هذا المصدر هو لعلم هذا الكاتب ، خير المصادر شمولا وعمقا حول نظريات النمو الاقتصادى •

راجع ايضا التفصيل الشامل حول التحليل الكلاسيكي والكلاسيكي المحدث للنمو الاقتصادي في :

Brenner, Y. S., *Theories of Economic Development and Growth* London, George Allen and Union, 1966. Ch. 2 and 4.

(١٤) انظر

Baumol, W. J., *Economic Dynamics*, N. Y., The Macmillan Co., 1959. (2nd Ed.). Ch. 2.

Hamberg, D., *Economic Growth and Instability*, N. Y., W. W. Norton, 1956. pp. 5-7.

(١٥)

Schumpeter, "Theoretical Problems of Economic Growth".

المصدر السابق ص ٢٣٣ •

تلقائياً[١٦] وما يؤكد عليه هذا التقليد هو « الاستجابة التكيفية Adaptive Response وليس » الاستجابة الخلاقة Creative Response التي تدخل في النظرية عنصري المخاطرة وعدم التوكد اللذين يؤديان الى التردد في اتخاذ قرار معين[١٧] Indetermination ويلعب (المنظم) في الاستجابة الخلاقة دوراً مبدعاً وهاماً كما أشار اليه شومبيتر وكما سنرى فيما بعد في كتابه المعروف (نظرية التطور الاقتصادي The Theory of Economic Development

وتعاني النظرية الكلاسيكية ، من بين ما تعانيه من نواح متعددة ، من الدور السلبي الذي أعطته لعامل السكان في عملية التقدم الاقتصادي وذلك من حيث اهمالها أثر عامل الطلب على النمو الاقتصادي • فكما يقول كيرستيد Keirstead « ان نمو السكان يجب ان يدرس ، كما في رأي مالتوس ، ليس فقط لأنه يؤثر على الانتاج الحقيقي ، ولكن أيضاً لتأثيره على الطلب الحقيقي وعلى فرص الاستثمار • وبالاضافة الى ذلك فأن نمو السكان لا يمكن ان يدرس كما لو أنه لا تأثير له على الابتداع او أنه لايتأثر به»[١٨] فتزايد السكان يتفاعل مع الابتداع تفاعلاً

---

(١٦) حول التلقائية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية في الاستخدام وكذلك حول ما يدعى بالازدواجية الكلاسيكية انظر على وجه الخصوص التفصيل الشامل الوارد في :

Ackley, G., *Macreconomic Theory, N.* Y., The Macmillan Co., 1961. Part Two.

انظر كذلك : عبدالمنعم السيد علي : **دراسات في النقود والنظرية النقدية** ، بغداد ، ١٩٧٠ ـ ص ١٤٠ـ١٤٣ •

(١٧) شومبيتر المصدر السابق ص ٢٣٣

(١٨) Keirstead المصدر السابق ، ص ٨٢ • ولعل خير مصدر لنقد الاقتصاد الكلاسيكي هو كينز نفسه في كتابه الشهير :
.....*The General Theory of Emploment, Interest and Money,* London, MaCmillan & Co., 1936. Ch. 2.

متبادلاً ، وكلاهما يؤثران على الطلب وعلى الاستثمار تأثيراً يختلف مفعوله بأختلاف معدل النموّ في السكان ودرجة التقدم الفني والابتداع وذلك بنفس الوقت الذي يؤثر فيه هذان العاملان معاً على عرض الانتاج نفسه وهو ما يؤكد عليه الكلاسيكيون كلية .

وقد استمر ماركس على التقليد الكلاسيكي الذي يرجح عاملاً اقتصادياً معيناً كمحدد للنمو الاقتصادي. **غير ان هذا التقليد هو أكثر** وضوحا عند ماركس منه لدى الكلاسيكيين . فالعامل الاقتصادي يصبح عند ماركس هو المقرر الاكبر والاهم لجميع النظام الاقتصادي والاجتماعي ، أو ما يسميه ماركس بالبناء الفوقي . ويبني ماركس نظريته على أساس التفسير الاقتصادي للتأريخ ، ويبقى التراكم الرأسمالي هو المحرك الأول للتطور الاقتصادي الرأسمالي . ولكن عملية النمو نفسها تختلف عند ماركس بصورة مهمة عنها لدى الكلاسيكيين . فالتراكم يزيد من الطلب على العمال فيرفع أجورهم فوق مستوى الكفاف ، مما يقلل من فائض القيمة التي يحصل عليها الرأسماليون . وبما أن التركيب العضوي لرأس المال (أي نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتغير) هو في تغير مستمر لصالح رأس المال الثابت ، وذلك بسبب التقدم الفني ، فأن معدل الربح يجب أن يميل الى الانخفاض ما دامت نسبة العمل في التركيب العضوي لرأس المال تتناقص بأستمرار مؤدية بذلك الى تدهور معدل الاستغلال (أي معدل فائض القيمة الذي هو نسبة القيمة الفائضة الى رأس المال المتغير أو العمل)[١٩] وبأنخفاض فائض القيمة ينخفض معدل الربح مسبباً بذلك نتائج معاكسة بالنسبة لتراكم رأس المال .

---

(١٩) يمكن هنا مراجعة الكثير من المظان المختلفة التي تبحث الديناميكية الماركسية منها على سبيل المثال لا الحصر السابق ذكره ، الفصل الثالث . كما يراجع خاصة

Sweeryy, P. M., *The Theory of Capitalist Development*, N. Y., Oxford University Press, 1942.

انظر كذلك مايرو بولدوين ، المصدر السابق ، الفصل الثاني ، الجزء الاول ، و Brenner المصدر السابق الفصل الثالث .

من هنا ، ابتداء من هذه النقطة ، يسلك ماركس سبيلا تختلف عن تلك التي سلكتها المدرسة التقليدية من قبل • فبينما تتم عملية التسوية والتكييف لدى المدرسة الأخيرة عن طريق التغير في السكان ، يؤكد ماركس على أن عملية التكيف في الجهاز الاقتصادي تتم عن طريق أزمة كساد اقتصادى سببها تدني معدل الربح نتيجة ارتفاع الاجور الحقيقية فوق حد الكفاف ، مما يؤدي الى تقليص الطلب على العمال والى خلق (الجيش الاحتياطي من العمال) العاطلين عن العمل • وهكذا يقابل حالة الاستقرار الكلاسيكية في حالة الركود The Stationary State حالة نمو معاق Retarded ماركسية وتدهور تراكمي • وبذلك تصبح نظرية ماركس ، في ظل هذه الظروف ، نظرية دورة اقتصادية ونظرية نمو اقتصادي في وقت واحد ، ويصبح التغير والتقلب الحادين والتقدم الاقتصادي عناصر أساسية في التفسير الماركسي لتطور الرأسمالية الحديثة وهكذا فأن تحليل ماركس هو تحليل داينميكي حركي بطبيعته • فالتقدم الفني الذي يؤدي الى ظهور فرص جديدة للربح والى زيادة فائض القيمة في أول الأمر هو المحرك الحقيقي للنظام الماركسي ، ويتميز التقدم الفني بطبيعته بزيادة نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتغير (العمل) لأن الابتداعات الجديدة تؤدي دائماً ، في نظرية ماركس ، الى الاقتصاد في العمل ، مهملة امكانية زيادة انتاجية العمل في نفس الوقت • وبذلك يتناقص معدل فائض القيمة كما أشرنا اليه سابقاً ، وينخفض معدل الربح وتتوقف عملية التراكم الرأسمالي ومن ثم تحدث الازمة الاقتصادية بالشكل الذي بحثناه آنفاً •

ان هذه المناقشة الموجزة تشير بوضوح الى توكيد النظريتين الكلاسيكية والماركسية على التقدم الفني والتراكم الرأسمالي كعوامل أساسية في النمو الاقتصادي • وفي كلا النظريتين يعكس التقدم الفني عملية (الابتداع) تلك الظاهرة الهامة التي وكّد عليها شومبيتر بشدة جاعلاً منها العامل الرئيس في عملية النمو ، ولن ينتهي الامر عند شومبيتر

بعملية الابتداع نفسها . فالابتداع ليس مجرد عملية وحيدة ، انما هو بالأحرى عملية تبدأ بالابتكار أو الاختراع Invention ، الذي يستغله المنظم اقتصادياً ويموله الرأسمالي عن طريق الائتمان الذي يخلقه الجهاز المصرفي ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية في التطور الاقتصادي ، تلك العلاقة التي انكرها الكلاسيكيون تماماً في ازدواجيتهم المشهورة التي فصلت ما بين القطاعين النقدي والحقيقي فصلاً تاماً ، جاعلين من النقود مجرد وسائل مبادلة ومن الجهاز المصرفي مجرد نتاج ثانوي لعملية النقد ومجرد وسيط لنقل الادخارات من فئة المدخرين الى فئة المستثمرين . أما عند شومبيتر فأن النظام المصرفي يصبح عنصراً مهماً من عناصر التطور الاقتصادي ، بدونه لايمكن لأي ابتداع أن يتم ولا لأي تطور اقتصادي أن يحدث .

نظرية التطور الاقتصادي عند شومبيتر(٢٠)

لقد حاول ماركس أن يفسر عملية التطور الاقتصادي على أسس تأريخية هي اقتصادية في جوهرها . فالتطور الاقتصادي كما رآه ماركس هو حصيلة التغير في أساليب الانتاج — ذلك التغير الذي له أكبر الأثر على النظام الاقتصادي ومؤسساته الفوقية . أما شومبيتر فقد أتى في كتابه الشهير (نظرية التطور الاقتصادي) بتفسير جديد لعملية التطور الاقتصادي تفسير يلتقي مع تفسير ماركس عندما يعزو الى (الابتداع أو الابتكار Innovation) الدور الأكبر في احداث التطور المذكور . ويبدو

---

(٢٠) استندنا هنا الى كتاب شومبيتر نفسه طبعة عام ١٩٤٩ كمصدر أساسي وسنشير اليه في بحثنا اليه بذكر رقم الصفحة المعينة مباشرة وليس في الهامش .

Schumpeter, J. A., *The Theory of Economic Development* Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1949.

أما المصدر الاخر المهم الذى اعتمدنا عليه بصورة مهمة فهو :

Clemence, R. V., and Doody, F. S., *The Schumpeterian System* Addison. Wesely Press, Cambridge, Mass., 1950.

لهذا الكاتب أن (تغير أساليب الانتاج) لاتختلف عن فكرة (الابتداع) الا في كون هذا المفهوم عند شومبيتر هو ، باعتقادنا ، أوسع مما يفسر به ماركس التطور الاقتصادي بالتغير في أساليب الانتاج . فالتغير الأخير ما هو الا شكل واحد فقط من أشكال (الابتداع) . وسنتحقق من ذلك في مناقشتنا التالية لمفهوم (الابتداع) عند شومبيتر .

ماهية التطور الاقتصادي عند شومبيتر

يبدأ تحليل شومبيتر بالنظام الاقتصادي وينتهي به ، ذلك أن شومبيتر مهتم بتحليل ظاهرة تبدأ وتعمل من داخل النظام نفسه وليس من خارجه ، فما يحدث خارج النظام لا علاقة لنظرية شومبيتر به ، لا لان الاخير لا يعير أهمية لذلك ، وانما لانه يعتقد أن تلك عوامل تعمل من خارج النظام لا من داخله وعلى هذا الأساس يعرف شومبيتر التطور الاقتصادي (ص٦٣) على انه « تغيرات في الحياة الاقتصادية لا تفرض عليها من الخارج ولكنها تأتي بمبادئتها الذاتية Onits Owninitiative من الداخل » . وهو يفترض أيضاً أن هذا التطور لايقوم على أساس تطور سابق كما هو مفروض ، الا انه يرى مع ذلك أن « كل عملية تطور تخلق مقتضيات Requirements (التطور) التالي » ، غير أن هذا التطور الاولي يبتدأ من نقطة انطلاق ينعدم فيها التطور رغم أنه ينتهي بتطور متعاقب جديد .

ويتصف التطور عند شومبيتر بمايلي :

١ ـ أنه تلقائي او ذاتي Spontaneous

٢ ـ أنه متقطع Discontiuons ، أي أنه عملية غير مستمرة ، يقول شومبيتر (ص٦٤) « ان التطور بالمعنى الذي نعطيه له هو ظاهرة متميزة Distinct ، أجنبية كلياً عما يمكن ملاحظته في التدفق الدوري The circular Flow أو في الميل نحو التوازن فهو (اي التطور) تغير تلقائي ومتقطع في مسالك التدفق وتعكير Distuabance في التوازن ، يبدّل ويحل محل حالة التوازن الموجودة سابقا » . ونظريتنا

في التطور هي ليست الا معالجة هذه الظاهرة والعملية المتصلة بها » .

٣ – ان التطور « يظهر في الحياة الصناعية والتجارية وليس في مجال احتياجات المستهلكين للمنتوجت النهائية » . ويعتبر شومبيتر التبدل الذي يحصل في تلك الاحتياجات تغيرا في الحقائق المعطاة Given Data فقط .

٤ – وأخيرا فأن التطور يتصف بأنه « اتمام المؤالفات الجديدة » New Combinations بين عوامل الانتاج . وهنا تبرز فكرة شومبيتر عن (الابتداع) وهو ما سنبحثه فيما بعد .

مقتضيات أو متطلبات التطور

تفترض نظرية شومبيتر نظاما رأسماليا صرفاً تسود فيه منافسة حرة وتامة ، وينعدم فيه أي عنصر من عناصر الاحتكار ، كما ينعدم فيه الربح والفائدة . وهذا يعني وجود حالة الركود Stationary State التي تشترط توازناً اقتصادياً تاماً ليس فيه اقراض ولا اقتراض . وكما سنرى فيما بعد ، فأن غياب عنصر الربح هو الذى يقود الى التغير الحركي في التوازن عن طريق (الابتداع) . اما العملية الاخيرة ، أى الابتداع فتقوم بها فئة خاصة من الناس مهمة جدا للنظام الاقتصادى يدعى أفرادها (المنظمين) Entrepreneurs . وهذه الفئة هي ليست طبقة خاصة قائمة بذاتها ، وانما يتميز افرادها بقدرتهم على تحين الفرص والتحقق منها ثم انتهازها واستغلالها لمصلحتهم ، وبالتالي لمصلحة المجتمع كله .

وعليه فأن شومبيتر يفترض ثلاثة عوامل على الاقل في النظام الاقتصادى السائد :

١ – منافسة تامة .

٢ – حالة ركود مستقر وتوازن ثابت .

٣ – وجود فئة المنظمين . وهذا يعني افتراضه ما يمكن ان يسمى

ـ (رأسمالية المنظمين)[٢١] • Managerial Capitalism

الابتداع والابتداعات : ما هي ؟

ان نظرية شومبيتر هي في أساسها قائمة على (الابتداع) الـــذى يستغله المنظمون في سبيل الربح • فيؤدي ذلك الى تزعزع التوازن القائم والى تغير في حالة الاقتصاد الراهنة ، ويخلق تركيباً جديداً من الســـلع والخدمات ، وتوزيعاً جديداً في الدخول وكمية أكبر من الانتاج • ويظهر خلال ذلك التطور الاقتصادى •

ولكن ما هي طبيعة هذه (الابتداعات) ؟

للاجابة على هذا السؤال يبدأ شـــومبيتر اولا بتعريف التطـــور الاقتصادى على انه مؤالفة جديدة بين وسائل الانتاج ، وهذا هو جوهـر التطور[٢٢] ان هذه المؤالفة الجديدة هي بحد ذاتها (ابتداع) Innovation غير أن شومبيتر يذهب أبعد من ذلك حين يعتبر الحالات التالية ضروباً من الابتداع كذلك (ص ٦٦) :

١ ـ ادخال سلعة جديدة ؛
٢ ـ استحداث اسلوب جديد للانتاج ؛
٣ ـ فتح أو ايجاد أسواق جديدة ؛
٤ ـ اكتشاف مصدر جديد للمواد الاولية ؛

---

(٢١) على ذكر (رأسمالية المنظمين) وعلاقتها بالنمو الاقتصـادى لا بد لنا من التنويه بكتاب جديد صدر حديثا

R. Morris, *The Economic Theory of Managerial Capitalism*, London Macmillan, 1967.

حاول فيه المؤلف ان يبدل مفهوم (رجل الاعمال) القديم المهتم بتحقيـق الربح بالرأى الاصيل الذى يذهب الى أن دافع الربح قد زال ليحل محلـه دافع النمو •• وهو في الحقيقة رأى يستمد الكثير من أصوله من نظرية شومبيتر أعلاه •

(٢٢) أو ليس هذا (تغير في أساليب الانتاج) بالمعنى الذى جـاء به ماركس ؟

٥ - القيام بتنظيم جديد لصناعة ما ، كانشاء احتكار .

من هذا يتضح ان شومبيتر قد جعل من (الابتداع) عملية شاملة ليس للتقدم الفني فقط وانما أيضا وعلى وجه أعم كل فرصة تدعو للربح ، وهي فكرة من السعة والشمول بحيث أنها تتضمن ليس فقط (التغير في أسلوب الانتاج) وانما بالاضافة الى ذلك ادخال سلع جديدة وأسواق جديدة ومصادر جديدة للمواد الاولية واعادة تنظيم صناعة م ن الصناعات القائمة ، وهو أمر يتعلق بالتنظيم الادارى أيضا .

عملية التطور

يبدأ شومبيتر عملية التطور بما يدعوه بالتدفق الدوري في حالة الركود حيث هناك حقائق معطاة ثابتة Given Data وحيث النشاط الاقتصادي الجاري هو مجرد عمل روتيني . ولا يوجد (منظمون) بمعنى الكلمة في هذه الحالة لعدم وجود وظيفة متميزة للتنظيم . بل يقوم بالعمل الروتيني اداريون اعتياديون يستلمون مقابل عملهم هذا أجوراً اعتيادية . أما الارباح فهي معدومة . ويتداول الافراد بينهم دخولا نقدية هى عبارة عن القيمة النقدية لانتاجهم الحدي . وينفق هؤلاء دخولهم هذه بحيث تتساوى المنافع الحدية للسلع التي يستهلكونها جميعاً .

في مثل هذه الظروف يكتشف واحد من ذوي القابليات الممتازة طريقة جديدة للمؤالفة بين وسائل الانتاج لانتاج سلع جديدة تختلف عن السلع الحالية من حيث النوعية والسعر .

والسؤال الذي يرد في هذه المرحلة هو : ما هو هذا المزج الجديد بين سائل الانتاج ؟ هل هو بين عوامل انتاج عاطلة حالياً عن العمل ، أم هل هو بين وسائل انتاج مستخدمة حالياً ، مما يؤدي الى سحب تلك الوسائل من الحقول التي تستخدمها في الوقت الحاضر ؟

يجيب شومبيتر على هذين السؤالين بقوله « اننا يجب الا نفترض أبداً ان اتمام عملية المؤالفة الجديدة يجب ان تتم عن طريق استخدام وسائل انتاج غير مستعملة حالياً . وبالاضافة الى ذلك فأن المؤالفات

الجديدة هي ، كقاعدة ، متمثلة في مشاريع جديدة لا تستند على المشاريع القديمة ، وانما تبدأ بانشاء مشريع جديدة » . وهكذا فأن وسائل الانتاج يجب ان تكون مستخدمة حالياً ، غير ان مشاريع جديدة يجب ان تقوم لتعمل جنباً الى جنب مع المشاريع القديمة .

ولكي تتم المؤالفة الجديدة بين عوامل الانتاج لابد للمنظم من وسائل يستطيع عن طريقها الحصول على الموارد الانتاجية اللازمة لتحقيق ذلك . هنا يبرز عنصر (الائتمان) Credit والتوكيد الذي يضعه شومبيتر على الدور الذى تلعبه البنوك والرأسماليون في عمليتي الابتداع والتطور . فالرأسماليون يستطيعون ، بواسطة البنوك ، منح القروض الى المنظمين كي يستطيع هؤلاء اتمام عملية المؤالفة الجديدة . غير ان هؤلاء الرأسماليين ، او المقرضين ،سيطلبون ثمناً أو (ايجاراً Rent) لرأس المال الذي يقدمونه للمنظم . وهنا تظهر (الفائدة Interest) على رأس المال . ولكن كيف يمكن للمنظم ان يدفع (فائدة) الى الرأسمالي ؟يجيب شومبيتر بأن باستطاعة المنظم ان يفعل ذلك عن طريق (الربح Profit الذي يحققه عند قيامه بعملية المؤالفة الجديدة بين وسائل الانتاج . وهكذا يلعب (الائتمان) دوراً اجتماعياً واقتصادياً مهماً ، وتصبح بذلك الرأسملية مزيجاً من النوعين المالي والاداري Fintncial and Managerial Type

في هذا الوضع الجديد تترتب على عملية الابتداع هذه وعلى وضعها موضع التنفيذ والتحقيق سبع نتائج مهمة هي :

١ ـ قيام مشاريع جديدة ؛

٢ ـ تعكير التوازن القديم وعدم قيام توازن جديد يحل محله مباشرة ؛

٣ ـ تحقق ربح للمنظمين ؛

٤ ـ ارتفاع الدخول النقدية واعادة توزيعها من جديد ؛

٥ ـ اختلاف تركيب السلع وأنواعها عن ذي قبل ؛

٦ ـ كون مقدار السلع والخدمات أكبر من السابق ؛

٧ – ظهور عنصر (الفائدة) ودفعه كسعر للائتمان لتمويل أساليب الانتاج الجديدة •

هذه كلها تدل على نشوء حالة من عدم التوازن في النظام الاقتصادى• غير أن الاخير يميل دائما نحو التوازن • ومما يجعل ذلك سهلا هو زوال الربح والفائدة • فكيف يمكن تحقيق ذلك ؟

ان المنظمين الآخرين ، حالما يتحققون من وجود فرص جديـــدة للربح ، فانهم سيحاولون ترك الصناعات القديمة ودخول حقول الصناعات الجديدة • ولما كانت المنافسة حرة وتامة ، فأن هذه المحاولة سيسهل أمرها بسبب القابلية التامة لعوامل الانتاج على التنقل والحركة من صناعة الـــى أخرى • وهكذا فأن منافسة مثل هذه ستقود الى عرض أكبر من السـلع والخدمات الجديدة ، مما يؤدى ، في حالة بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، الى انخفاض اسعارها • ويفضي انخفاض الاسعار هذا الى زوال (الربح) الذى حققه المنظم تدريجياً ، وبالتالي الى تلاشي (الفائدة) ايضاً • وبذلك يعود النظام الاقتصادي الى (التدفق الدوري) الاول ، في وضـــع مـــن السكون Static وفي حالة من الركود Stationary ■ **غير ان** وضعاً توازنياً جديداً سينشأ متصفاً بصفات تشابه خصائص التوازن القديم : ليس فيه فائدة ولا ربح ، ولكن مع توزيع جديد للدخول ، ومقادير اكبـــر وتركيب مختلف للسلع والخدمات •

هنا نصل الى مرحلة أخرى من مراحل التطور الاقتصادي هي أعلى من السابقة وتختلف عن اللاحقة • وهذه المرحلة الجديدة هي ضـرورة لازمة للتطور المقبل ، فهي لذلك حلقة وصل في سلسلة مترابطة وجـزء من حلقات متلاحقة من التطور الاقتصادي المستمر • وهي تتصف بالصعود والارتفاع نحو مستويات أعلى من التطور عن طريق هذه الفئة الخاصـة من الناس ، المعروفين بالمنظمين والمبتكرين •

هذه هي نظرية شومبيتر في التطور الاقتصادي • فما الذي تحـاول تفسيره ؟

لقد حاول شومبيتر في نظريته هذه أن يبين :

١ ـ كيف تنشأ الارباح ؟

٢ ـ كيف تظهر (الفائدة) ؟

٣ ـ كيف ولماذا يخلق الائتمان الصيرفي ، ودور البنوك في ذلك ؟

٤ ـ دور المنظمين والابتداع في التطور الاقتصادي ؟

٥ ـ نظرية للتطور الاقتصادي تربط بين هذه العناصر المختلفة على أساس متماسك ؟

٦ ـ تفسير الدورات الاقتصادية التي تبدو وكأنها صفة طبيعية ملازمة للرأسمالية وللتطور الاقتصادي وجزء لا يتجزأ منهما .

نقد نظرية شومبيتر

ان أهم صعوبة يواجهها تحليل شومبيتر للتطور الاقتصادى هو أنها غير كمية Non-Quantitative اذ لا يمكن اخضاع الابتداعات لقياس دقيق . فهناك تطورات تحدث يوميا وباستمرار في الحالة الفنية السائدة ولا يمكن لاحد ان يشعر بها بوضوح الا بعد مضي وقت طويل . فعملية التقدم الفني هي عملية مستمرة رغم انها قد تستغرق وقتاً طويلا . وهذه الاستمرارية في الاختراعات والابتداعات والتحول الفني يمكن ان تعتبر نقداً بالمستطاع توجيهه لافتراض (عدم الاستمرارية) في التقدم الفني وفي عملية التطور الاقتصادي ، وبالتالي نقداً لفكرة حالة (الركود) The Stationary State التي يعود اليها اقتصاد شومبيتر على الدوام .

كما ان بالامكان توجيه النقد الى اصرار شومبيتر على ان التركيب او المؤالفة الجديدين لوسائل الانتاج يجب أن يكونا من بين عوامل انتاج مستخدمة حالياً وليس من عوامل أخرى غير مستغلة . فالتقدم الاقتصادي هو ، ويجب ان يقود الى استخدام موارد غير مستعملة حالياً ما دام التركيب الجديد بحاجة اليها ، والا لما كان هناك استغلال أمثل Optimam Utilization للموارد القومية ، رغم ان الوسائل الانتاجية المستعملة

حالياً يمكن أن تستغل استغلالا أوفى في التركيب الجديد الناتج عن الابتداعات المستحدثة • ومن الواضح ان شومبيتر يشير فقط الى زيادة انتاجية العوامل المستعملة حالياً كوسيلة للتطوير الاقتصادي ، وهو ما تهدف اليه المؤالفة الجديدة بين وسائل الانتاج •

وكذلك يهمل شومبيتر عدم تمام المنافسة في السوق عملياً ، ووجود عناصر احتكارية مهيمنة على قطاعات مهمة من الاقتصاد الرأسمالي المتقدم •

ومن ناحية أخرى فقد وكدت نظرية شومبيتر على أهمية كل من الابتداعات والمنظمين الذين يضعون الابتداعات هذه موضع التطبيق • ولا يؤكد شومبيتر على الابتداعات ذاتها قدر توكيده على المنظمين • فرأسمالية شومبيتر هي (رأسمالية ادارية Managerial Capitalism في جوهرها • وتتبين أهمية هذه الحقيقة اليوم عند التميز بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة اقتصادياً نسبياً ، حيث يؤكد الاقتصاديون على فقدان ، او للاقل ضعف ، عنصر (التنظيم) في النوع الثاني من الاقطار مقارنة بالنوع الاول منها • فالمنظمون هم عناصر نشطة وداينميكية لا تؤمن بالروتين ولا بالرتابة في العمل ، وانما هي عناصر قيادية جريئة قادرة على المخاطرة بتطبيق الفكرة الجديدة اذ اقتنعت علمياً بأصالتها وفائدتها •• فهي لا تخشى الفشل ولا تخاف الخطأ غير المتعمد • وليس من شيء يحتاجه التطور الاقتصادي الحثيث والسريع اكثر من هذه العناصر القيادية •• مهما كان نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم •

وبالاضافة الى ذلك فأن نظرية شومبيتر ليست مجرد نظرية لتفسير التطور الاقتصادي وشرح كيفية حدوثه ، وانما هي تظهر أيضاً كيفية قيام (الربح والفائدة والائتمان الصيرفي) في النظام الرأسمالي • كما أن من المهم الاشارة أيضا الى تفسير (الدورات الاقتصادية) على أنها متأصلة في العملية الرأسمالية للتطور الاقتصادي •

أما ما يتعلق من نظرية شومبيتر بالدول المتخلفة اقتصادياً فيمكن تلخيصه بالنقاط الثلاث التالية وهي :

١ – الدور المهم الذي تعزوه لعنصر التنظيم في عمليـــة التطـــور الاقتصادي •

٢ – المركز الخطير الذي تحتله الابتداعات والتقدم التكنولوجي في عملية التنمية الاقتصادية •

٣ – ضرورة وجود نظام نقدي وصيرفي متقدم كشرط أساســـي لتمويل استغلال الابتداعات في عملية التطور الاقتصادي[٢٣] •

روستو ونظريته في النمو الاقتصادى

ان التقدم الاقتصادي هو شكل من أشكال التغير ؛ ولما كنا قد تحققنا من الطبيعة المعقدة لهذا التغير ومن تشابك عوامله المتعددة والمختلفة، فأننا بحاجة الى نظرية عامة حول التغير الاقتصادي تضم في اطارها تفسيراً لاسباب التغير المترابطة ، وبياناً للطريقة التي تعمل فيها هذه المسببات في الجهاز الاقتصادي ، وتفاعل هذه العوامل مع النظام الاقتصادي نفســـه ، والنتائج المترتبة على هذا التفاعل بالنسبة لرفاهية الافراد ، والتحقق من الطبيعة الاقتصادية للعوامل المذكورة ، وأخيرا تحليل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل هذه المسببات من خلالها او التي قد تتأصل فيهـــا هذه العوامل نفسها • وهذه نظرية كلية تشتمل على تحد من قبل المحيط الاجتماعي والاقتصادي ورد فعل من قبل شاغلي ذلك المحيط • ان هـذا

---

(٢٣) سبق للكاتب الحالي ان بحث تطور النظرية الاقتصاديـــة الخاصة بدور الجهاز الصيرفي والنقدى في عملية النمو الاقتصادى فـي المقال التالي :

عبدالمنعم السيد علي « النظام الصيرفي وتمويل التنمية الاقتصادية » مجلة التجارة ، الجزء ٣ ، أيلول ، ١٩٦٠ •

أما بالنسبة لدور الجهاز الصيرفي في التنمية الاقتصاديـة مـن الناحية العملية فيرجع للكاتب الحالي في :

عبدالمنعم السيد علي ، **دراسات في النقود والنظرية النقدية** ، بغداد مطبعة العاني ، ١٩٧٠ ، الفصل ٣١ ، ص ٤٢٩ – ٤٦٣

أما بالنسبة لنظرية شومبيتر نفسها فيرجع ايضا الى مايروبولدون المصدر السابق ، الفصل الرابع •

التحدي والاستجابة ، او الفعل ورد الفعل ، يمثلهما روستو Rostow بستة متغيرات Variables يدعوها هـو (ميـولا) Propensities وهي الميل « لتطوير العلوم الاساسية Fundamental Sciences الطبيعية او الاجتماعية ، والميل لتطبيق هذه العلوم في سبيل غايات اقتصادية ، والميل « لقبول الابتداعات » Innovations ، والميل « للحصـول عـلى أطفـال » To Have children ، والميل للحصول على تقدم مـادي Material Advance ، واخيرا الميـل للاسـتهلاك Propensity To Consume [٢٤] . وتعكس هذه الميول تفاعلا بين المجتمع والبيئة التي يعيش فيها ، تفاعلا ينتقل خلال المؤسسات الاجتماعية والاقتصاديـة ومختلف الفئات الانسانية في المجتمع نفسه . كما انها تعكس في الوقـت نفسه قيم المجتمع الاساسية ، رغم انها لا تشير الى دوافع المجتمع أو الافراد الذين يكونونه ، اذ ان تحديد ذلك متروك أمره لعلماء الاجتماع من غير الاقتصاديين . ولكن العملية السياسية لا تزال مهمة في تطـور النـظام الاقتصادي ، الا ان روستو يفترض هنا ان هذه العملية وكذلك المؤسسات السياسية هي من بين الوسائل التي يمكن للميول المذكورة[٢٥] بواسـطتها أن تصبح فعالة في مجتمع ما وأن تظهر نتائجها في الاقتصاد .

ان احدى النتائج المهمة التي تترتب على هذا التحليل الذي يسـتند الى الرأى القائل بأن المجتمعات تتفاعل مع بعضها في سيرها المتواصـل ، هي « عدم اعطاء اية أسبقية في الزمن او السببية Causation للقـوى الاقتصادية مقارنة بالقوى الاجتماعية ولا للقوى الاجتماعية مقارنة بالقوى السياسية »[٢٦] ، وهو فرق صارخ بين هذه النظـرة وبيـن رأي بعـض الاقتصاديين الآخرين من أمثال ماركس الذي اعطى للعوامل الاقتصاديـة الاسبقية الاولى وعزا اليها تأثيرا كبيرا وأولاها أهمية قصوى في تكييف

---

(٢٤) Rostow السابق ذكره ، ص ١٣ .

(٢٥) نفس المصدر ، ص ١٤

(٢٦) نفس المصدر ، ص ١٩

المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، كما سبقت الاشارة اليه أعلاه ..
وبخلاف ماركس ، فأن الاطار الاجتماعي للمجتمع يبرز كعامل مهم مؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والجماعات في مجتمع ما ، فالميول التي يشير اليها روستو تقرر مستوى الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي وتمثل سلوك المجتمع على مر الزمن ؛ كما انها قابلة للقياس نظريا Conceptually Mersurable وتعين المجتمع على اتخاذ قراراته ، غير انها يجب ان تميز عن تلك القرارات . وليست هي مجرد ميول نفسية ، وانما هي تمثل انجازات المجتمع الفعلية . وما مستوى الدخل وامكانات الربح الا اثنين من العديد من العوامل التي تؤثر في تلك الميول وتكيفها ..

ان تحليل روستو يستخدم تعابير تختلف عن تعابير التحليل التقليدي . فثلاثة من « ميوله » تتعلق بما يسمى تقليديا بـ (قرارات الاستثمار) Inestment Decisions ، وهي الميول التي تتصل بتوزيع الموارد بين العلوم الاساسية والعلوم التطبيقية والاستهلاك . ويؤثر مثل هذا القرار في تقسيم الدخل بين الادخار والاستهلاك بالتعبير التقليدي . الا ان هذا القرار هو أكثر تعقيدا بالنسبة لروستو ، ويشير الى عملية معقدة في توزيع الموارد هي أقرب الى الواقع بكثير .

ولكي يمكن فهم ، ومن ثم قياس ، هذه الميول بعد حدوثها Expost من الضروري دراسة سلوك المجتمع وتقويمه خلال فترة زمنية معينة .. وهذا مما يستوجب أخذ تاريخ المجتمع بنظر الاعتبار ، لاننا بذلك فقط نستطيع ان نميز بين القوى التي أدت الى تقوية او أضعاف تلك الميول ، وذلك كما يعكسها توزيع الموارد بينها خلال فترة معينة من الزمن .. وبدراسة سلوك هذه الميول في المدى الطويل يصبح بالامكان اكتشاف القوى التي أدت في الماضي « ليس فقط الى (ميل) صعودي معزز تلقائياً Self-Enforcing ، كما حدث في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، وانما ايضا الى تدهور Decline معزز تلقائياً كما حدث في اسبانيا بعد

عام ١٦٠٠ »[٢٧] .

عملية النمو الاقتصادى عند روستو

يرى روستو ان النموّ الاقتصادي هو دالة للتغيرات في حجـــم وانتاجية رأس المال والقوة العاملة [٢٨] . اما التغير في حجم وانتاجية القوى العاملة فانه حصيلة عوامل متعددة منها معدل الولادات والوفيات ودور المرأة في القوى العاملة ، ومهارة وكفاءة ودرجة الجهد الذي تبذله القوة العاملة ؛ هذا في حين يتأثر حجم وانتاجية رأس المال بعوامل مثل انتاجية ومردود الاضافات الجديدة الى حجم رأس المال ، ومقدار الموارد التي خصصت مسبقاً للعلوم الاساسية والتطبيقية ، ومدى الابتداعات الممكن وقوعهـــا وقبولها ، وحجم الاستثمار الجاري ، والمستوى المناسب للاستهلاك مقارنة بحجم الموارد المخصصة للاستثمارات الجارية[٢٩] . وعليه فأن (الميـول الستة) تقرر بصورة مباشرة معدل النمو في حجم وانتاجية العمل ورأس المال ، وبصورة غير مباشرة مستوى ومعدل نمو الانتاج . ومعنى ذلك ان النمو الاقتصادي ليس دالة لعوامل اقتصادية صرفة ، فـ « عملية النمـــو تعتبر هنا ناتجة عن تتالي قرارات كاملة موزعة الموارد بشكل معين هـــو بدوره متأت من التفاعل بين العوائد الاقتصادية والاستجابة الاجتماعيـــة للحوافز التي تمثلها »[٣٠] .

ومن بين الميول الستة يحتل الميل للحصول على تقدم مادي مركزاً مهماً في نظرية روستو . فبالاشتراك مع الميل للاستهلاك وعلى مقدار قوتـه يعتمد مدى استغلال الموارد استغلالا شاملا ومستمرا وكذلك حجم وانتاجية

---

(٢٧) نفس المصدر ، ص ٤٧ . ويستطيع المرء أن يضيف أن هـذه الميول والقوى المحددة قد تقود الى ركود مستمر في مستوى دخل منخفض دونما نمو ايجابي ، كما كان الحال عمليا في الاقطار المتخلفة اقتصاديـــا قبل الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص .

(٢٨) نفس المصدر ، ص ١٢

(٢٩) نفس المصدر ، ص ١٥

(٣٠) نفس المصدر ، ص ٦٢

الموارد المخصصة لاغراض الاستثمار • اما حجم الاستثمار فتحدده العلاقة بين منحنى عرض الاموال Supply Curve of Finance ومستوى الانتاجية ، في حين تقرر (الميول) بدورها منحنى عرض الاموال ومستوى الانتاجية وحجم الابتكارات Innovations المتمثلة في عملية الاستثمار[٣١] • وبالنظر الى ان هذه الميول نفسها تتحكم فيها مؤسسات اجتماعية مترابطة تقرر طبيعتها ومداها ، فانها (أي الميول) ستطّور على مر الزمن ملامح خاصة بها كاشفة عن علائم نمو أو تدهور أو ركود في النظام الاقتصادي لقطر ما • فقد يكون فيها تدهور ذاتي Built-in Deceleration يعين عليه تناقص في الغلة ذو طبيعة طويلة المدى يؤثر على حجم انتاجية القوة العاملة وعلى بعض الاستثمار الصناعي والزراعي ، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية[٣٢] •

وينظر روستو الى الابتداعات في نظريته هذه نظرة تختلف عن نظرية شومبيتر • فبينما تعتبر عملية الابتداع بالنسبة للاخير عملية مستقلة Autonomous ، ينظر اليها روستو على انها ظاهرة مولدة او مسببة Induced تنبع من عملية النمو نفسها لمواجهة بعض حاجاته • فظاهرة الابتداعات هي وسيلة تخفف عن عملية النمو بعض الضغوط الواقعة على الموارد المحدودة ، تلك الضغوط التي تهيء فرصاً للربح يمكن استغلالها عن طريق الابتداعات نفسها • وهكذا يصبح معدل النمو في الانتاج دالة لعوامل متشابكة التفاعل ومتبادلة التأثير ، تشتمل على انتاجية الاستثمار ، وامكانات تناقص الغلة ، وما يعدلها او يوازيها أو يخفف عنها من الابتداعات المتوالية من الناحية الاخرى ، و « الخاصيتان الاجتماعيتان الاساسيتان لمجتمع ما ، وهما (مدى) استجابة (المجتمع) لفرص الربح ، بما في ذلك الربح المستخلص من العلوم

---

(٣١) نفس المصدر ، ص ٦٩

(٣٢) نفس المصدر ، ص ١٧

الاساسية والتطبيقية ، ومدى استعداده لقبول وتطبيق امكانات الابتـــداع المعروضة »[٣٣] .

مراحل النمو الاقتصادى عند روستو

استمر روستو على نهجه هذا الذي شرحناه آنفاً في نظرية شـــاملة جديدة للنمو الاقتصادى أسماها (مراحل النمو الاقتصادى)[٣٤] ، اراد بها من ناحية ، أن تكون تجسيداً لآرائه تلك التي لخصناها سابقاً ، ومـن ناحية اخرى ، بديلا للنظرية الماركسية في النمو الاقتصادى ممـا دعـــاه لان يصفها بأنها (اعلان غير شيوعى Non-Communist Manifasto ويمكن تلخيص الاتجاه العام لطبيعة تحليله للنمو الاقتصادى في عبارتـــه التالية (ص ٦) :

ان المجتمعات (هى) عبارة عن وحدات عضوية متفاعلة . ومع ان للتغيير الاقتصادى حقاً نتائجه السياسية والاجتماعية ، فأننا نعتبر التغيـــر الاقتصادي نفسه نتيجة لقوى سياسية واجتماعية ، واخرى اقتصادية بالمعنى الضيق . فأذا بحثنا الدوافع الانسانية وجدنا أن الكثيـــر مـن التغيـــرات الاقتصادية الجوهرية قد تم بفعل دوافع ومطامح انسانية غير اقتصادية .

ويتميز تحليل روستو هذا في أنه قد انتهج في نظريته « أســـلوب المؤرخ الاقتصادى القائم على اطلاق بعض التعميمات على التطور التاريخى الحديث . أما شكل التعميم الذي (اعتمده) فهو مجموعة المراحل التـى يمر بها النمو الاقتصادى » (ص٤) . وقد صنف روستو « جميع المجتمعات

---

(٣٣) نفس المصدر ، ص ٩٣

(٣٤)

Rostow, W. W., *The Stages of Economic Growth*, Cambridge, University Uress, 1960.

وسنشير هنا الى الترجمة العربية التي قام بها برهان دجاني ، المكتبة الاهلية ، بيروت ، ١٩٦٠ . وسنذكر الصفحة المعينة مباشرة فـي متـن البحـــث .

من ناحية أبعادها الاقتصادية ، في خمس فئات (هى) : المجتمع التقليدى ، والمجتمع الذى تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق ، والمجتمع المنطلق ، والمجتمع السائر نحو النضوج ، والمجتمع الذى دخل عصر الاستهلاك الشعبى العالى » (ص٨) • ولكل من هذه الفئات أو المراحل صفات خاصة ومعالم مميزة ووظائف انتاجية على مستوى معين من الكفاءة ، وحالة خاصة من التقدم التكنولوجى ، ووضع محدد من العلاقة النسبية والتطور النسبى بين الزراعة والصناعة ، وحدود معينة من الملكية العامة والملكية الخاصة في وسائل الانتاج • كما ان كلاً منها قد بلغ مستوى معيناً من التقدم العلمي ، وحصل على مدى محدد من التنظيم وتوصل الى أساليب محددة للانتاج ، وتميز ببنيان اجتماعي واضح وبهيكل معين من القيم وتركيب معين من المؤسسات ودرجة معينة من التراكم الرأسمالي والاستثمار والمعرفة الفنية والمهارة الادارية • كما قد تحقق له مستوى معين من الدخل القومي والفردي والاستهلاك والرفاه الاجتماعي ونمط محدد من توزيع الدخل والنمو السكاني والتركيب الاجتماعى •

ويعتقد روستو ان جذور هذه المراحل وأصل الداينميكية التى يتميز بها الانتقال من مرحلة الى اخرى يرتكز الى نظرية حركية حول الانتاج ، وهو أمر افتقر اليه التحليل الكلاسيكي الذى أشرنا اليه اعلاه • ولهذا السبب فقد انتقد روستو التحليل المذكور الذي أستند الى « افتراضات راكدة لا تلائم العوامل المتغيرة المتعلقة بعملية النمو ، اذ انها لا تكاد تفترض الحركة ، او ربما قبلت التغير الذي يجري مرة واحدة لا أكثر » (ص٢٠) ولم يقف روستو عند هذا الحد ، بل انه تعدى ذلك الى نقد الاقتصاديين المحدثين أيضا ، خاصة اولئك الذين حاولوا « مزج نظرية الانتاج الكلاسيكية بالتحليل الكينزي للدخل •• فأدخلوا العناصر الحركية المتغيرة ، كالسكان والتقنية ، وأرباب العمل •• الخ •• ولكنهم استعملوا أشكالا جامدة وعامة بحيث لم تعد نماذجهم تصلح لمعالجة ظواهر النمو الاساسية كما تبدو للمؤرخ التاريخى » (ص٢٠) •

واذ ينتقد روستو التحليل الكلاسيكي القديم والتحليل الكينـــزي المحدث لعملية النمو الاقتصادي ، فأنه يقدم بدلا من ذلك « نظرية حركية عن الانتاج ، نظرية لا تكتفي بتوضيح كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار والاستثمار .... بل ترتكز ارتكازا مباشرا وتفصيليا على تركيب الاستثمار وعلى التطورات التي تقع ضمن مختلف قطاعات الاقتصاد (ص٢٠) هنا يؤكد روستو على ان القوى التي تقرر المستوى المجموعي للانتاج تتحدد من ناحية الطلب بمستويات الدخل والسكان ونوعية الاذواق ، ومن ناحية العرض بمستوى التقنية ونوعية أرباب الاعمال الذين يقررون « نسبة المخترعات الموفورة تقنياً إلى تلك المربحة اقتصاديا والداخلة في التكوين الرأسمالي » (ص٢٠) . وهنا يعود روستو الى نظريته في (عملية النمو الاقتصادي حيث يؤكد على أحد (ميوله) الستة اذ يقرر ان « على النظرية الحركية للانتاج ان توضح كيف يحصل ضمن نموذج مغلق تغير فـــي الموفور من العلم الاساسي والتطبيقي ، باعتبار أن العلم الاساسي والتطبيقي يؤثران في قطاعات الانتاج » (ص ٢٠ الهامش (٢)) .

ان العوامل المذكورة ، من ناحيتي الطلب والعرض ، تؤدي الـــى انتاج خط متتابع لانماط الاستثمار المثلى في القطاعات الاقتصادية المختلفة . غير ان الحروب والدورات الاقتصادية والسياسات الحكومية تشوه هـذه الانماط المثلى ، في حين تعمل المجتمعات على شق طريقها في النمو قريبا من هذه الانماط .

ويذهب روستو الى ان القطاعات الرئيسة في الاقتصاد لا تتقرر فقط بتغير التقنية أو تغير رغبة أرباب الاعمال في تقبل الاختراعات المتوفـرة ، وانما أيضا بأنواع الطلب التي تظهر مرونة عالية تجاه التغيرات في الاسعار والدخل أو كليهما . أما الطلب نفسه فانه يتحـــدد ، ليســـ بالاذواق والتفضيلات الخاصة فحسب ، وانما ايضا بالقرارات الاجتماعية وسياسات الحكومات ، وهي كلها عوامل تؤثر في توزيع موارد الانتاج في اطـــار « يتجاوز عمليات السوق المألوفة » (ص٢٢) . ولهذا فان من الضروري

النظر في نتائج تجارب المجتمعات في توزيع مواردها وذلك بالنسبة لآثارها الرفاهية ليس فقط من الناحية الاقتصادية ، وانما أيضا من النواحي غير الاقتصادية كذلك . وهكذا يقرر روستو أن المجتمعات تتخذ قرارات جماعية واسعة تختلف باختلاف مجالات الاختيار المفتوحة أمامها وتتغير تبعاً لمراحل النمو الاقتصادي ، وتتحدد « بفعل عوامل كثيرة خارج السوق، بعضها تاريخي ، وبعضها ثقافي ، وبعضها سياسي ، تفاعلت كلها مع حركية الطلب السوقي ، ومع المخاطرة ، والتقنية ، واقدام أرباب الاعمال ، ونجم عن هذا التفاعل المحتوى الخاص لكل مرحلة من مراحل نمو أي مجتمع » (ص٢٣) .

ان المرحلة الحاسمة في مراحل النمو الاقتصادى عند روستو هي مرحلة الانطلاق التي تتحقق عندما لا يقل معدل الاستثمار المنتج عن ١٠٪ من الدخل القومي أو الناتج الصافي ، وعندما تتطور قطاع او قطاعات اقتصدية معينة مهمة ذات معدل نمو مرتفع ، واخيرا حين يكون هناك ، او حين يظهر بسرعة ، اطار سياسي واجتماعي ومؤسسي قادر على تحفيز وضمان عملية النمو[٣٥] . ومعنى ذلك باختصار هو ان على الاقتصاد ، لكى يكون قادراً على « الانطلاق » ، ان يستخدم أي فائض اقتصادي يتوفر لديه زيادة عن الاستهلاك المحلي في مجالات الاستثمار المنتجة ، وان يتم في الوقت نفسه تطوير مؤسسات مالية قادرة على توفير عرض كاف من رؤوس اموال التشغيل ، وأن ينمو قطاع او قطاعات اقتصادية معينة نمواً سريعاً قادرا على انتاج أرباح كافية يمكن اعادة استثمارها في الاقتصاد بشكل منتج وكفوء وفعال[٣٦] .

---

(٣٥) كما ذكره Brenner السابق ذكره ، ص ١٦٨ – ١٦٩ ، نقلا عن روستو في مقالة له بعنوان
"The Take off into Self-Sustained Growth", The Economic Journal, March, 1956.

(٣٦) Brenner السابق ذكره ، ص ١٧١ .

من ذلك كله يستنتج روستو ان مجمل النمو في اقتصاد ما هو حصيلة معدلات نمو مختلفة في عوامل كثيرة مثل السكان والدخول والاذواق من ناحية ، وكذلك ، من الناحية الاخرى ، حصيلة آثار أولية وثانوية للتغيرات في عوامل العرض ، او ما أسماه بالقطاعات الرئيسة ، والقطاعات المكملة ، والقطاعات المشتقة التي يجرى استغلالها بصورة كفوءة • وتتحدد القطاعات الرئيسة بتلك القطاعات الاقتصادية التي تنطلق منها قوى توسعية في قطاعات اخرى من الاقتصاد ، نتيجة موارد جديدة او تقنية حديثة احتوت عليها القطاعات الرئيسة نفسها • وتحفز القطاعات الاخيرة القطاعات المكملة ، في حين يكون التوسع في القطاعات المشتقة نتيجة لارتفاع الدخل والطلب في مجمل الاقتصاد • ويعكس التوسع في القطاعات الرئيسة والمكملة التغيرات في العرض ، أما التوسع في القطاعات المشتقة فيعكس عوامل التغير في الطلب • غير ان تقدم الاقتصاد يبقى مستمرا في كل الاحوال نتيجة للتوسع السريع في عدد محدود من القطاعات الرئيسة حيث يؤدي التوسع الى حدوث وفورات اقتصادية خارجية وآثار ثانوية أخرى • وتختلف القطاعات الرئيسة من حالة الى أخرى • ففي العراق مثلا كان قطاع النفط، ولا زال تقريبا ، هو القطاع الرئيس الذى أطلق في القطاعات المكملة الاخرى قوى توسعية فعالة زادت من الدخل فدفعت بالطلب في القطاعات المشتقة الى مستويات أعلى من السابق بكثير ، محدثة بذلك نمواً مستمرا في الاقتصاد العراقي • وقد كان انشاء السكك الحديد في الكثير من الاقطار المتقدمة اقتصادياً اليوم هو القطاع الرئيس الذي ساعد على تخفيض تكاليف النقل وعلى اتساع السوق ، مما أعان على اطلاق النمو من عقاله في تلك الاقطار قبل اكثر من ١٥٠ سنة •

غير ان روستو يرى ان مجرد وجود قطاع رئيس كهذا هو غير كاف لوحده لاطلاق النمو ، اذ يجب ان تتوفر شروط اساسية اخرى ايضا متمثلة في زيادة مستمرة في الطلب الفعال ، متأصلة في استعمال مكتنزات سابقة وزيادة في تدفق رأس المال من الخارج و / أو زيادة الانتجية • كما يتأصل التوسع في الطلب الفعال أيضا في زيادة نسبة ما ينفقه المستهلكون

من دخولهم الحقيقية على السلع المحلية ، وكذلك التوسع في القـدرة الانتاجية ، وتبني أساليب جديدة في الانتاج ، ورفع نسبة الاستثمار الـى حدود عالية ، وتحقيق القدرة على توفير مقدار اساسي من رأس المال . كما أن القطاعات القائدة الرئيسة يجب ان تكون من النوع القـادر عـلى انتاج سلسلة من التفاعلات بين عوامل الطلب والعرض بحيث تنتشر آثارها في الاقتصاد كله[٣٧] .

تقويم نظرية روستو

هذه هي نظرية روستو في النمو الاقتصادي . وهي ، كمـا قلنـا ، تجسيد لآرائه السابقة التي شرحناها في اول هذا الجزء من بحثنا هذا . غير ان روستو ، بينما تحدّث هناك عن (الميول الستة) المحددة للنمو الاقتصادي فحدد بذلك القوى الفاعلة في هذا النمو وذلك عن طريق تلك الميـول ، عاد في (مراحل النمو الاقتصادى) يستفيد من (ميوله) تلك في رسـم حدود معينة ، اقتصادية وتاريخية ، للنمو الاقتصادى الذي جزأه الى مراحل خص كلاً منها بملامح عامة معينة اراد بها ان تكون مقابلا للمراحل التى عددها ماركس وحصرها بالاقطاعية فالرأسمالية البرجوازية فالاشـتراكية فالشيوعية . وينكر تحليل روستو أية غلبة للعامل الاقتصادي كحافـز بشري رغم ان النظريتين ، الماركسية والرستوفية ، تنظران الى كيفيـة تطور المجتمع من زاوية اقتصادية ، وتقرّان بأن للتغير الاقتصادي نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية ، وتتقبلان حقيقة مصالح الجماعا الطبقات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتربطان ذلك بلمصالح الاقتصادية ، كما تتقبلان الاسباب الاقتصادية للحروب . كما ان النظريتين ، قائمتـان من ناحية الاسلوب الاقتصادي على التحليل القطاعي لعملية النمو . الا ان ماركس قصر بحثه على قطاعي السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية ، بينما تركز مراحل النمو عى تحليل أكثر تفكيكا لمجاميع القطاعات الرئيسة ،

---

(٣٧) Brenner السابق ذكره ص ١٧٣

وينحدر هذا التحليل من نظرية حركية للانتاج[٣٨] بالشكل الذي اشرنا اليه سابقاً •

وأخيراً ، ما الذي يمكن استخلاصه من نظرية (مراحل النمـــو الاقتصادي) عند روستو ؟

ان نظرية روستو تستمد جذورها من حقائق تاريخية استطاع روستو كمؤرخ اقتصادي وكمنظّر اقتصادي ، ان يضعها في قالب منطقي مقبول يتسع لتجارب الامم على تفاوت ظروفها وحضاراتها وأساليب تطورها • وقد أوضح تحليل روستو الكثير من الحقائق ، اقتصادية منها وغير اقتصادية ، ذات أثر فعال في احداث النمو ، ملقياً في الوقت ذاته كثيرا من الضوء على أهمية العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بشكل يتعدى التحليلين الكلاسيكي التقليدي والكينزي المحدث اللذين ركزا على بعض الكليـــات Abgregates المحدودة ، كالدخل والاستخدام والاستهلاك والادخـــار والاستثمار ، في حين أهملا (التحليل الحركي للانتاج) الذي يركـــز على تركيب الاستثمار وأنواعه وقطاعاته المختلفة ، وعلى العلاقـة التـــي تربط بين هذه القطاعات نفسها ، مستفيدا من ذلك ، كما فعل روستو ، في تفسير الانتقال من مرحلة نمو معينة الى اخرى •

أما توكيد روستو على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في احداث النمو الاقتصادي فهو ما يميز بينه وبين ماركس الذى ركز توكيده عـــلى العوامل الاقتصادية بشكل قد يكون مبالغا فيه وذلك حين عزا اليها كـــل تغير اجتماعي وسياسي في المجتمع ، بينما اعتبر روستو ان هذه العوامـل الاقتصادية ، مثلما هى سبب لتلك التغيرات غير الاقتصادية ، الا انها فـى الوقت ذاته تتسبب عن الاخيرة أيضا ، مما يخلق تفاعلا متبادلا بينها لايمكن تفاديه او انكاره • كما أعطى روستو للفرد دورا معينا في المجتمع يتعدى كونه (أي الفرد) آلة ميكانيكية مدفوعة ذاتيا بتيار الحافز الاقتصادي المادي

---

(٣٨) Rostow, *Stages of Economic Growth.*
المصدر السابق ، ص ٢٠٠

فحسب ، وانما يسبغ عليه (انسانية) خلاّقة ، ذات مشاعر وأهـداف ، خاضعة للحوافز ، وقادرة على أن ترسم لنفسها أهدافا معينة اقتصاديـة وغير اقتصادية ، هي التي تدفع بالتطور الاقتصادي قدما في تحرك مستمر وانتقال دائم وحثيث من مرحلة نمو الى اخرى ، تشكل بمجموعها (أي المراحل) مراحل مختلفة تمام الاختلاف عن الحتمية الماركسية في (مراحله) المنتقلة حتما في انتظام تاريخي لازم من العبودية الى الاقطاعية فالرأسمالية فالاشتراكية فالشيوعية حيث يتحقق مجتمع (الانسان الكامل الفضيلة) الذي يصبح العمل لديه (الطبيعة الثانية) بعد انسانيته . أما عند روستو فما دام الفرد فاعلا حياً ومؤثرا في اختيار سبل التطور وأنواعه المؤثرة في تركيب الاستثمار وقطاعاته المختلفة ، فان بأمكان المجتمع أن يتقدم نحو أوضاع تختلف تمام الاختلاف عن المراحل الحتمية التي يؤكد عليها ماركس . والحكم الفصل في ذلك كله هو التاريخ ، نستقرؤه من الماضي ، ونتكهن به في المستقبل .

وبأختصار فأن نظرية روستو في عملية النمو الاقتصادي هي تفسير اجتماعي واقتصادي لعملية معقدة تعتمد على حقائق تاريخية وعوامل اجتماعية ومؤثرات اقتصادية . فالنمو دالة للعمل ورأس المال والمعارف المتراكمة ، التي هي بدورها تقررها ميول معينة في المجتمع – ميول ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية لا يمكن ادراك جوهرها دون النظر الى تاريخها في الماضي القريب وعلى مدى فترة زمنية طويلة . وهكذا فأن معدل نمو الانتاج يمكن ان يتغير ، ليس فقط استجابة للتبدل في حجم غلة العمل ورأس المال والمعارف الموروثة من الماضي ، وانما أيضا للتبدل في الوضع الاجتماعي والسياسي الذي ينعكس في (الميول) ذاتها[٣٩] . ولهذا الامر

---

(٣٩) Rostow, *The Process of Economic Growth.*

المصدر السابق ، ص ٨٢

صلة وثيقة بالوضع في البلدان المتخلفة اقتصاديا لانه يؤكد وبشكل حاسم الرأي الذى يذهب الى أن هدف الحصول على معدل أكبر للنمو في هذه الاقطار يمكن ان يكون موضوعاً للسياسة العامة للدولة ، وذلك بالتأثير ، عن طريق هذه العوامل ، على العوامل المحددة لحجم وانتاجية كل من العمل ورأس المال[٤٠] • وهكذا تصبح محددات النمو في هذا النموذج موضوعاً تستطيع الحكومة معالجته لتعجيل معدل النمو الاقتصادى • وبذلك نحصل على نظرية عامة للنمو الاقتصادى تحوى في نطاقها عددا كافيا من المتغيرات التي تكيّف الاقتصاد باسلوب واع فتصبح بهذا أهدافا للسياسة العامة •

استنتاجات

من الواضح ان تطور النظرية الاقتصادية الخاصة بالنمو الاقتصادى جرى بشكل انتقل به التوكيد تدريجيا من ابراز عامل واحد أو عوامل محدودة ذات طبيعة اقتصادية فاعلة ، الى التوكيد على جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في تحديد التطور الاقتصادى وتعيين طبيعته ومحتواه ورسم مساره ومداه على مر الزمن • وليس من شك في أن هذه النظريات جميعها لا تنكر أهمية هذه العوامل المختلفة مجتمعة ، غير ان كلا منها يبرز واحدا أو أكثر من هذه العوامل على أنها ذات الاثر الاكبر في احداث النمو الاقتصادى وتحديد مداه وآثاره • أما العوامل الاخرى فأنها تضعها في الدرجة الثانية من الاهمية • ويظهر ذلك اختلافا في التوكيد ليس الا • غير ان احداث التاريخ القريب والبعيد تثبت الى حد كبير أن اعطاء عامل او عوامل قليلة المركز الاستراتيجي الوحيد تقريبا في اطلاق التطور الاقتصادى انما هو أمر أقل ما يمكن أن يوصف به هو أنه مبالغ فيه الى مدى بعيد • وهو ما يذهب اليه أكثر الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين اليوم ، ذلك ان التطور الاقتصادى انما هو حصيلة العديد من العوامل ، ما العوامل الاقتصادية الا بعض منها فقط ، رغم انه لا يوجد

(٤٠) نفس المصدر ، ص ٨٩

اليوم من ينكر أهمية هذه العوامل بالذات • ففي تتبعنا للنظرية الاقتصادية الخاصة بالتطور الاقتصادي يمكن أن نلحظ توكيدا تكاد تجمع عليه هذه النظريات جميعاً وهو الابتداعات والتقدم الفني • فالكلاسيكيون وماركس وشومبيتر والنظريت الحديثة تعطي لهذا العامل أهمية فائقة في تحقيق التقدم الاقتصادى • وعند المؤالفة بين النظريات التي سبرنا غورها فيما سبق بيانه فان بالامكان استخلاص عناصر اقتصادية اربعة تحدث النمو الاقتصادى وتدفع به حثيثاً وهي : تراكم رأس المال (الاستثمار) ، والتقدم الفني ، والنمو السكانى ، والمنظم ، وذلك بالاضافة للعوامل الاخرى غير الاقتصادية • أما عامل التنظيم فأنه أكثر من اقتصادى بطبيعته لان له ذاتية اجتماعية واقتصادية ، تكيّفها ميول المجتمع ونظرته وتطلعاته وتاريخه وتجاربه الماضية ومعارفه المتراكمة • أما عمليات التراكم الرأسمالي والتقدم الفني فأن الاساس الذي تبنى عليه هو توفر عرض مرن من التمويل والادخار القومى على وجه الخصوص ، بالاضافة الى المؤسسات الخاصة بذلك • وهى كلها عوامل لا غنى عنها لتحقيق التقدم الاقتصادى المرغوب ؛ غير ان بحثها هنا هو أمر يخرج عن نطاق بحثنا هذا •

الدكتور عبدالمنعم السيد علي
استاذ (النظرية النقدية)
المساعد

كلية الادارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية

ملاحظات حول مراجع البحث

ان الادب الاقتصادى مليء بالكتابات النظرية والتاريخية حول عملية التطور الاقتصادي · وليس هناك فهرست يكفي لذكر جميع المراجع الهامة في هذا الصدد ·

اما بالنسبة لما جاء في بحثنا هذا فقد استندنا فيه بصورة خاصة الى المراجع الرئيسة التالية :

Schumpeter, J., *The Theory of Economic Development,* Cambridge, Harvard University Press. 1934.

Keirstead, B. S., *The Theory of Economic Change,* Tornto; Macmillan Co. of Canada, 1948.

Rostow, W.W., *The Process of Economic Growth,* N. Y., Norton, 1952.

Pigou, A. C., *The Economics of Welfare,* London, Macmillan & Co., 1950. (4th Ed.)

Clarck, C., *The Conditions of Economic Progress,* London, Macmillan and Co. 1940.

Sweeryy, P. M., *The Theory of Capitalist Development,* N.Y., Oxford University Press, 1942.

Clemence, R. V., and Doddy, F. S., *The Schumpeterian System,* Cambridge, Mass., Addison-Wesely Press, 1950.

Morris, R., *The Economic Theory of Managerial Catapitalism,* London, Macmillan, 1967.

Baumol, W. J. *Economic Dynamics,* N. Y., (2nd Ed.). 1959

Hicks, J. R., *Value ad Capital,* Oxford, 1939.

——— , *Capital and Growth,* Oxford, at the Clarendon Press, 1965.

Hamberg, D., *Economic Growth and Stability,* N.Y., W. W. Norton, 1956.

Rostow, W.W., *The Stages of Economic Growth,* Cambridge, Cambridge University Press, 1960.

أما بالنسبة لنظريات النمو الاقتصادي فان الكتاب التالي يبحثها بتفصيل واف :

Brenner, Y. S., *Theories of Economic Development and Growth* London, George Allen And Unwin, 1966.

كما يمكن الرجوع اليها في :

مايروبولدوين ، **التنمية الاقتصادية ، نظريتها ، تاريخها ، سياستها** ، ترجمة يوسف صائغ ، بيروت ، ١٩٦٤

وكذلك في كتاب Brenner اعلاه .

ولا محيص عن قراءة (رأس المال) لماركس كمصدر اساسي لتفهم النظرية الماركسية الداينميكية بالاضافة الى كتاب Brenner السابق ذكره .

أما عن المزيد من المراجع الخاصة بالتنمية والتطور الاقتصاديين فان خير مصدر جامع لها هو :

Hazelwood, A., *Econmics of "Underdeveloped" Areas* in an annotated Reading List of books, articles and official publications, Oxford University Press, 1949.

——— , *The Economics of Development;* an annotated list of books and articles, 1959-1962. Oxford University Press, 1964.

أنظر كذلك :

Selected Readings and Source Materials on Economic Development, Internationl Banks for Reconstruction and Development, Washington, D. C.

بدون تاريخ .

أما بالنسبة لنظريتي النمو الاقتصادى عند كل من هارود ودومار فنشير الى البحث الذى كتب باللغة العربية في المقالين اللذين نشرهما الكاتب الحالي كما يلي : ـ

عبدالمنعم السيد علي ، « نظرية هارود في النمو الاقتصادي والاقتصاد الحركي » ، مجلة **الاقتصادي** ، العدد الثاني ، حزيران ، ١٩٧٠ .

عبدالمنعم السيد علي ، « نظرية دومار في النمو الاقتصادي والاقتصاد الحركي ؟ » ، **مجلة الجامعة المستنصرية** ، العدد الثانى ـ السنة الثانية ، ١٩٧١ .

اما بالنسبة لدور البنوك في التنمية الاقتصادية كما تؤكد عليه النظرية الاقتصادية منذ شومبيتر ، فانظر للكاتب الحالي أيضا :

عبدالمنعم السيد علي :« النظام الصيرفي وتمويل التنمية الاقتصادية » مجلة **التجارة** ، الجزء ٣ ، أيلول ١٩٦٠ .